تظاهرة للعاملين بالتنظيم والإدارة رفضًا لقانون الخدمة المدنية

الأحد 12 يوليو 2015 12:07 م

تظـاهر اليوم العـاملون في الجهـاز المركزي للتنظيم والإدارة تنديـدًا بالقانون رقم 18 لسنة 2015، المعروف إعلاميًا بقانون الخدمة المدنية، لما سيسببه من ضرر لأكثر من 6 ملايين موظف في الدولة.

وقال فتحي عويس، أحد العاملين في الجهاز خلال وقفتهم صباح اليوم الأحد، إن الجهاز أحد الجهات التي شاركت في إعداد القـانون، لكنهـا الآـن تطـالب بعـدم تطبيقه حفاظًا على حقوق العاملين في الدولـة، والقطاع العام. وأوضـح أنه قبل تطبيق القـانون كـان الموظف يحصـل على زيـادة في الراتب خلال شـهر يوليو تصل إلى 700 أو 800 جنيه، مضـيفًا أنه عقب تطـبيق القانون ستصبح الزيادة قبل خصم الضرائب والتأمينات، 50 جنيهًا لا غير، تصل إلى 20 أو 25 جنيهًا بعد الخصم.

وأعلن عويس أن الجهاز ليس الجهـة الوحيـدة المعترضـة على القانون، فمصـلحة الضـرائب والجمارك، والعاملين في الجهاز المركزي للمحاسـبات، والعاملين في وزارة المالية، سيتظاهرون ضد القانون يوم 10 من شهر أغسطس المقبل، أمام مبنى مجلس الوزراء للتنديد بالقانون.

وأضاف أن العاملين في الجهاز يطالبون أيضًا برحيل فوزيـة حنفي المكلفـة من قبل الدكتور أشـرف العربي وزير التخطيط، بحكومة الانقلاب بإدارة الجهاز، لعدم قانونية تكليفها، مؤكدًا أن الجهاز بدون رئيس منذ فبراير 2012. وأكد عويس أن العاملين في الجهاز قدموا عددًا من الشكاوي، لرئيس الوزراء بحكومة الانقلاب وقائد الانقلاب السيسي دون أي رد.